

## تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية

أ. بلخباط جمال

جامعة - باتنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهم محددات المناخ الاستثماري بأبعاده الاقتصادية والقانونية والسياسية وأثرها على حجم التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المضيفة، وذلك بالتطبيق على مجموعة من الدول غير العربية والتي نجحت في استقطاب تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب مناخها الاستثماري الملائم.

بالمقابل فإن أغلب الدول العربية ورغم الجهود التي تبذلها إلا أنها بقيت من اضعف البلدان استقطابا لهذه الاستثمارات على مستوى العالم، بسبب مظاهر النقص والخلل التي تميز بيئة الأعمال بها.

### Résumé :

Cette étude vise à examiner les déterminants les plus importants du climat d'investissement avec ces dimensions économiques, juridiques, politiques et son impact sur les flux d'investissement vers les pays d'accueil et de l'application sur certain pays non-arabes qui ont réussi à attirer d'importants flux d'investissements directs étrangers en raison de son climat favorable aux investissements. En revanche, la plupart des pays arabes malgré tous les efforts fournis, mais sa part de l'investissement direct étranger est resté faible , en raison des faiblesses et des lacunes qui caractérisent l'environnement des affaires dans ces pays.

## المقدمة

لعل من أهم إفرزات العولمة وسيادة المذهبية الرأسمالية هو تغير النظرة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره تهديدا لاقتصاديات الدول المضيفة إلى اعتباره مصدرا هائلا للفرص، يمكن أن يساعد هذه الدول على تحسين أوضاعها الاقتصادية.

وأمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من هذه الاستثمارات وتعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، وباعتبار أن رأس المال جبان لا يختار إلا المناطق التي تزيد من ربحيته وتقلل من تكاليفه، فإنه لا خيار للدول المضيفة إلا توفير بيئة استثمارية مواتية بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية ترفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات الاستثمار التي تصدرها أهم المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات الدولية ويجعل منها مناطق جذب استثماري.

وعلى هذا الأساس ستحاول هذه الورقة البحثية دراسة طبيعة المناخ الاستثماري بمجموعة من الدول النامية ومقارنته بالدول العربية، ومعرفة أثره على حجم الاستثمارات الوافدة إلى هذه البلدان، وهذا من خلال الخطة التالية:

- مكونات مناخ الاستثمار؛
  - تجارب بعض الدول النامية غير العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
  - تجارب الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أولا: مكونات مناخ الاستثمار

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: «مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص للعمل والتوسع»<sup>(1)</sup>.

كما أن مناخ الاستثمار يتضمن: «كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكوّن وتهيئ بيئة مشجعة مواتية وصالحة من عدمه»<sup>(2)</sup>.

ويمكن شرح هذه المكونات من خلال عرض الجدول رقم (01) والذي يوضح أهم التساؤلات الممثلة للإطار الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الجدول رقم 01: الإطار الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر

سياسة الاستثمار	- هل هناك تقييد للملكية الأجنبية؟ - هل سياسة الاستثمار واضحة وشفافة؟ - هل هناك قطاعات ممنوعة على المستثمر الأجنبي؟ - هل هناك حرية لتحويل الأرباح؟ - هل هناك تأميم للاستثمارات الأجنبية؟
المناخ السياسي والإداري	- هل هناك استقرار سياسي بالبلد؟ - هل هناك سرعة في معالجة طلبات إقامة المشاريع؟ - هل هناك رغبة من قبل السلطات في تشجيع الاستثمار الأجنبي؟ - هل هناك مظاهر فساد ورشوة؟ - هل هناك صراعات داخلية تهدد الاستقرار السياسي؟
المناخ الاقتصادي	- هل هناك مؤشرات جيدة فيما يخص: نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عجز الميزانية، مستويات الديون الداخلية والخارجية؟ - هل الحكومة عازمة على تحرير الاقتصاد وخصوصة المؤسسات العمومية؟ - ما هو حجم السوق المحلية؟ - هل السوق

(<sup>1</sup>) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005، ص: 02.

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص (<sup>2</sup>) ص: 390-391.

متكاملة إقليميا؟- هل هناك إمكانية للنفاذ إلى أسواق أخرى (معاملة تفضيلية)؟- هل القطاع البنكي متطور ومستقر؟- هل العملة المحلية قابلة للتحويل؟- ما هو مستوى الضرائب المفروضة على المؤسسات والأفراد؟- هل هناك اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع البلدان الأخرى؟- هل هناك مناطق حرة؟- هل هناك حواجز جمركية وغير جمركية على الواردات من سلع التجهيز؟- هل هناك إعفاءات ضريبية للمستثمرين؟	
- هل المحاكم عادلة ومستقلة؟- هل حقوق الملكية الفكرية محمية؟- هل سلطة القانون محترمة؟	العدالة
- ما هي تكاليف الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى؟- ما هي تكاليف التوزيع؟- ما هي أسعار العقارات؟- وهل من السهولة الحصول عليها؟- هل يمكن الاعتماد على المؤسسات المحلية في توفير عناصر الإنتاج؟- هل هناك شركات متعددة الجنسيات مستثمرة بالبلد؟	الفضاء الصناعي
- هل هناك يد عاملة مدربة ومكونة؟- ما هو مستوى التعليم الجامعي؟- ما هي تكلفة اليد العاملة مقارنة بالإنتاجية؟- ما هي طبيعة قانون العمل السائد؟	اليد العاملة
- هل هناك مطارات دولية تقدم خدمات متميزة؟- ما هي وضعية قطاع الاتصالات وكذا الطاقة، الطرق، السكك الحديدية؟	البنية التحتية

**Source:** Neil Saravana Mutoo, **Investissement Etranger Direct et Réduction de la Pauvreté dans Les pays en développement**, [www.acdi-cida.ge.ca/Inet/images.NSF/rluimages/poverty\\_réduction\\_\\$file/ied.pdf](http://www.acdi-cida.ge.ca/Inet/images.NSF/rluimages/poverty_réduction_$file/ied.pdf), page consultée le:14/11/2004.

من الجدول السابق يمكن استنباط أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية

المحددة لمناخ الاستثمار في أي بلد والتي يمكن تقسيمها إلى الفرعين التاليين:

-الفرع الأول:المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار .

-الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار .

الفرع الأول:المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار

1-الاستقرار السياسي والأمني:

يشكل الاستقرار السياسي إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار

الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي بلد من بلدان العالم وهذا نتيجة للأخطار

التي قد تتجم عن حالة اللااستقرار واللامن<sup>(1)</sup>. والتي يصعب التحكم فيها وبالتالي فلن يخاطر المستثمرون بأموالهم في بيئة تتصف بعدم الاستقرار وتزيد من احتمالات فقدانهم لاستثماراتهم.

والمستثمر الأجنبي أثناء اتخاذه لقرار الاستثمار يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل وكذا الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير على مجرى الأحداث في المنطقة أو القطر المعني<sup>(2)</sup>.

ومهما قدم من حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الخارجية ومهما ارتفع معدل العائد على الاستثمار فيه فإن تلك المساعي ستواجه فشلا محتوما وستتلاشى فعاليتها وجاذبيتها بسبب ارتباط هذه الأخيرة ارتباطا كبيرا بثقة المستثمرين في استقرار الحكومة واستقرار سياساتها<sup>(3)</sup>. ومما لاشك فيه أن تغير الحكومات في بلد ما يؤثر بشكل كبير على الاستثمار في هذه الدولة لما يتبع هذا التغير من إعادة الاتفاقيات والمفاوضات بين المستثمرين والجهات الحكومية وتأخير حصولهم على الموافقات وما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف وتأخير المشروعات<sup>(4)</sup>.

(1) تبين مسح مناخ الاستثمار التي يضطلع بها البنك الدولي أن الجريمة تؤخر نشاط المؤسسات في جميع الدول ففي أمريكا اللاتينية قدر أكثر من 50% من الشركات الممسوحة أن الجريمة تعتبر عقبة كؤود أمام ممارسة الأعمال وفي إفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا قال أكثر من 25% نفس الشيء، أنظر في ذلك: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005، ص: 91.

(2) هشام غرابية ونضال عزام، "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 01 (ب)، 1997، ص: 37.

(3) نفس المرجع.

(4) ماهر عبد الحليم أحمد التهامي، "مناخ الاستثمار الدولي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2003، ص: 13.

ولقد ورد في إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي والتي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية<sup>(1)</sup>.

## 2-النظام القانوني:

إن النظام القانوني يترجم السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها. ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة، تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات وأيضا لا بد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة<sup>(2)</sup>.

ولكي تكون قوانين الاستثمار محفزة للاستثمار يجب توفرها على ما

يلي: <sup>(3)</sup>

- تميزها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها؛
- توفرها على الضمانات الكافية للاستثمار كعدم مصادرة أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- أن يضمن تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة في ظلّه رغم تعديله أو إلغائه<sup>(4)</sup>؛
- تضمينها لمجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية؛

<sup>(1)</sup> أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن كنموذج-"، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،-جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص:93.

<sup>(2)</sup> إبراهيم شحاتة، نحو إصلاح شامل، دار سعاد الصباح، بدون مكان نشر، 1993، ص ص: 239-240.

<sup>(3)</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:394.

<sup>(4)</sup> ماهر أحمد عبد الحليم التهامي، مرجع سابق، ص:13.

-كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل قيود، وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الإطار القانوني والتشريعي ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبتث الثقة في العلاقات الاستثمارية، وينبغي أن لا يكون تشريع الاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة، حيث يؤدي سرعة تغييرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين بما يتناسب مع التغيرات الجديدة<sup>(1)</sup>.

### 3- النظام الإداري:

يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط التسيير الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة والوضوح والسرعة وعدم التعقيد، وهذا لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد<sup>(2)</sup>.

ويبين مشروع القيام بأنشطة الأعمال الإدارية التابع للبنك الدولي أن: «تسجيل مشروع أعمال في هايتي يستغرق أكثر من 20 يوم ولكنه يستغرق أقل من 20 يوما في لاتفيا ويستغرق يومين لا غير في استراليا، وبالمثل فإن إنفاذ عقد ما في

(1) نفس المرجع.

(2) ظاهرة الفساد منتشرة في غالبية دول العالم النامي نتيجة افتقار المساءلة والشفافية. ففي دول نامية عديدة يدفع ما بين 20% إلى 100% زيادة عن الأسعار الحقيقية نتيجة الرشاوى والعملات. أنظر في ذلك: إيمان عطية ناصف، "تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية"، في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، 11-13 سبتمبر 2003، ص: 277.

بولندا يستغرق 1000 يوم، بينما يستغرق أقل من 50 يوما في هولندا وتونس»<sup>(1)</sup>.

وبالمقابل فإن الأجهزة والهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار يجب أن تتميز بالكفاءة مع إعطائها التفويض الكامل وبدون تدخل في صلاحياتها، وأن تضبط مهامها على النحو التالي:

-وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن:فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار (أو ما يمكن تسميته ببنك المعلومات الاستثمارية).

-تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.

-الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

#### 4- الاعتبارات الثقافية:

تولي الاستثمارات الأجنبية أهمية بالغة للاعتبارات الثقافية في المفاضلة بين الدول الطالبة للاستثمار، والمفهوم السائد اليوم بين الشركات الاستثمارية العالمية هو مفهوم: البلدان ذات الحرارة الاستثمارية والبلدان ذات البرودة الاستثمارية<sup>(2)</sup>.

إن الشركات الاستثمارية العالمية تفضل المجموعة الأولى ذات الحرارة الاستثمارية وذلك للاستفادة من مزايا عديدة كاللغة والقيم والامتداد الجغرافي والديني والتربية والنسق الاجتماعي والسياسة المشتركة للبحث والتطوير، ولا أدل على ذلك أن الشركات الأوروبية تميل للاستثمار في القارة الأوروبية، وهذا ما يبرره النمو المفاجئ لمخزون الاستثمارات المتقاطعة بين الدول الأوروبية حيث

(1) تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص: 61.

(2) الشريف بقة، "حركة الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياجات التنمية العربية"، في المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 28-29 جوان 2002، ص: 10.



انتقلت من 30% سنة 1990 إلى 63% بين سنتي 1990 و 1994. في حين تصنف الدول الإفريقية والعربية في خانة الدول ذات البرودة الاستثمارية.

## الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

### 1- التشريعات الضريبية:

لقد اختلفت الآراء حول الحوافز الضريبية<sup>(1)</sup> على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فهناك من يرى بضرورة منح إعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي وبين من يدعو إلى فرض نسبة ضريبية مناسبة لا تشكل عبئا على المستثمر الأجنبي. وفي حين تشير بعض الدراسات إلى الأثر الإيجابي

(1) هناك أربع أشكال للحوافز الضريبية:

-المعدلات الضريبية التمييزية: وهي إعطاء معدلات ضريبية تفضيلية بناء على مجموعة من المعايير ترتبط عكسيا بمجموعة من المتغيرات كحجم المشروع، عدد العمالة المحلية المستخدمة في المشروع، حجم التصدير، حجم المدخلات من المنتج المحلي وغيرها وذلك لتشجيعا للمشاريع للحصول على إعفاء من الضرائب ولاستخدام العمالة المحلية.

-الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية: وهي أكثر الحوافز الضريبية انتشارا وهو يعني إعطاء المشاريع إجازة من التعامل مع دائرة ضريبة الدخل لفترة زمنية من تاريخ بدء الإنتاج حتى تتجاوز هذه المشاريع الفترة الحرجة في مراحل عملياتها الإنتاجية الأولى لتتمكن من الوقوف والاستمرار في الإنتاج. وقد يرتبط هذا الإعفاء بعدة عوامل منها: حجم المشروع ومجاله الاستثماري ونسبة الأرباح التي يحققها سنويا.

-معونات أو منح الاستثمار: وتأتي لتعويض المستثمر على شكل إعفاء ضريبي نتيجة لاستهلاك المستثمر لأصوله الرأسمالية في صورة أفساط متفاوتة إلى نهاية عمر الأصل الافتراضي بحيث يكون مجموع الخصوم مساويا لقيمة الأصل السوقية، أو منح المستثمر الحق في أن يحسم من أرباحه نسبة من تكاليف أصوله الرأسمالية الجديدة لتشجيع المستثمر على توفير مبالغ نقدية للاستعاضة عن أصوله بأصول جديدة أكثر تطورا وحدثا.

-الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية: وهذا الحافز يعني إعطاء المستثمر حسما من وعائه الضريبي نتيجة استهلاك أصوله الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من العمر الإنتاجي أو الافتراضي لهذه الأصول، بهدف تقليل ما يدفعه المستثمر في بداية عمر المشروع قدر الإمكان، ويكون القصد من هذا الحسم دعم المشاريع في بداية عمرها الإنتاجي، انظر في ذلك:

موسى سلامة اللوزي وجبريل أحمد المومني، "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن-دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية-"، في مجلة دراسات، المجلد 31، العدد 02، 2004، ص ص: 334-335.

للإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرى البعض أن الشركة المستثمرة «تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية، ولا يمكن التيقن منها، فضلا عن ذلك فإن إلغاء الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من إيرادات الحكومة»<sup>(1)</sup>.

وبالمقابل فإن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المضيفة قد يشكل عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة. وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإلمام بها أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي. فضلا عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددتها تبعا لأغراضها يشكل في الواقع عوائق مهمة في وجه التدفق الإستثمارات الأجنبية، يضاف إلى ذلك أحيانا عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية لديها مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ويخل بثقة المستثمر<sup>(2)</sup>.

## 2-توفر الموارد:

إن توفر الموارد البشرية والطبيعية والمالية في أي دولة مضيفة يجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب.

**-فاليد العاملة منخفضة الأجور** تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري، ولكن تحليل التدفقات الاستثمارية العالمية يبين أن حوالي ثلثي هذه التدفقات تتجه إلى الدول المتقدمة

(1) غي فيفرمان: "تيسير الاستثمار الأجنبي"، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 01، مارس 1992، ص: 47.

(2) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 129.

بالرغم من ارتفاع الأجور بها، وهو يعني أن الشركات الأجنبية لا تهتم برخص العمالة فقط ولكن تهتم بمعدل تكلفة العمالة قياسا بإنتاجيتها<sup>(1)</sup>. وهنا تبرز ضرورة وجود نظام تعليمي وتكويني كفاء، قادر على إفراز عمالة مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الوافدة من الخارج والتي يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، مدته ونوعيته وبالتالي المنافسة في السوق الدولية<sup>(2)</sup>.

- إن وجود جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين وبخدمات متنوعة يسمح للشركات المستثمرة بالحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الاستثمارية في ظل شروط إقراض مناسبة.

- كما أن توفر الموارد الطبيعية (مختلف مصادر الطاقة، المياه) تساعد الشركات الأجنبية على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها.

- بالمقابل فإن بنية تحتية حديثة (مطارات، طرق سريعة، اتصالات متقدمة، مخابر بحث،...) يقلل من تكاليف النقل والاتصالات وتكون مكملة للنشاط الرئيسي للشركات المستثمرة. ويمكن للدولة المضيفة أن تخصص إعانات للبنية التحتية وهذا في صورة تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والاتصالات والنقل والكهرباء والماء<sup>(3)</sup>.

### 3- معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج والتي

(<sup>1</sup>) Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup Malan, **Determinants of direct Foreign Investment an its connection to trade**, Unctad review, United nations, new York and Geneva, 1994, p:46.

(<sup>2</sup>) Charles-Albert Michalet, **L'enseignement pour l'avenir, La rencontre internationale sur l'investissement Etranger direct**, université de Fès, Maroc, 1997, p:298.

(<sup>3</sup>) سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 172.

تخص بأهمية كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والتي ترغب دائما في استقرار سعري بالدول المضيفة.

ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري وهذا باتجاه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل<sup>(1)</sup>.

#### 4- سعر الصرف:

ترتبط تكاليف العملات المحلية وسعر صرفها إزاء العملات الرئيسية ارتباطا مباشرا بتكاليف الشركات متعددة الجنسيات والأرباح التي تحققها، حيث تقوم الشركات بتقييم نتائجها المالية بناء على مؤشر عالمي موحد قياسا بالعملات الكبرى، ونظرا لأن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستثماراتها بالعملة المحلية للبلاد فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤثر على قيمة أصولها المالية بعد خصم الضرائب وذلك على ما تحققه من مكاسب وأرباح<sup>(2)</sup>. ولكن إذا كان انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول<sup>(3)</sup>، فإن المغالاة في تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية أو حدوث تقلبات حادة ومستمرة في سعر صرفها فإن هذا سيؤدي إلى إضعاف قدرة الشركات الأجنبية على تصدير منتجاتها إلى

(1) سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص:66.

(2) زايري بلقاسم وصديقي أحمد، "الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، دراسة تطبيقية"، في الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28 و 29 جانفي 2008، ص:03.

(3) Singh, H. and K.w.Jun, "some new evidence on determinants of foreign investment in developing countries», Policy Research working paper, N°1531, the worldbank, November, 1995, p:08.

الخارج بسبب ارتفاع أسعارها كما قد يؤدي إلى اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات عما جاء في دراسات الجدوى الخاصة بها، مما يؤدي إلى تعثر العديد من الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها (1).

#### 5-الخصوصية:

تقوم الخصوصية والتي تعتبر من أهم شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق من بعض البلدان النامية على فتح أسهم رأسمال المؤسسات العمومية أمام المشاركة المحلية والأجنبية، وهو بذلك يعتبر وسيلة هامة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل الرفع من كفاءة ومردودية المؤسسات المخصصة والمساهمة في عملية التنمية. وقد وجد أن 15% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية عام 1994 كان بسبب برنامج الخصوصية ووصلت هذه النسبة إلى 08% في دول إفريقيا جنوب الصحراء و1.1% في دول جنوب آسيا(2).

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو وجوب اعتماد دفتر شروط بين سلطات البلد المضيف والشركات الأجنبية المستثمرة المستفيدة من المؤسسات المخصصة يراعي فيه خاصة: عدم تغيير النشاط الأصلي للشركة، تجديد الآلة الإنتاجية، إنشاء فرص عمل جديدة مع الالتزام بقانون العمل المحلي.

#### 6-حجم السوق:

يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرا هاما لدراسة وتحليل الأسواق

ماهر عبد الحليم أحمد النهامي، مرجع سابق، ص:12.(1)

(2)Overseas Development Institute, "Foreign direct investment flows to low-income countries :A Review of the evidence", briefing Paper, september, 1997, pp: 01-08.

الأجنبية. وتستخدم الشركات المستثمرة مجموعة من المقاييس لدراسة طبيعة السوق المستهدف ومنها:<sup>(1)</sup>

- حجم السوق ومعدل نموه.

- المتطلبات التسويقية (وفرة وملائمة منافذ التوزيع والإعلان).

- طبيعة المستهلكين (إمكانية التعامل معهم لغويا وثقافيا وقدرتهم الشرائية).

- طلب السوق وإمكانية مواجهته كما ونوعا وبصفة مستمرة.

- حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة ودرجة حداتها.

- درجة المنافسة مع الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأخرى في السوق المرتقب.

- خصائص الشركات المعنية مقارنة بالشركات الأخرى التي تنشط في هذه السوق (ماليا وتكنولوجيا وإداريا).

- ويضاف إلى هذا أن حجم السوق في ذاته لا يهم بقدر ما يهم تطور ونمو هذه السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار. أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا شرطا أساسيا لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق مثلا على دول جنوب شرق آسيا<sup>(2)</sup>.

## 7- موقع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية:

يلعب انضمام الدولة إلى الاتحادات الإقليمية دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تمثل بالنسبة للمستثمرين الأجانب فرصة كبيرة لاقتحام أسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات بسبب إلغاء الكثير من

(<sup>1</sup>) عبد السلام أبو قحف، "بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص ص: 70-71.

(<sup>2</sup>) ناجي بن حسين، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر" في مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 24 سبتمبر 2005. [www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net), page consultée le: 12/08/2012.

المعوقات والقيود أمام حرية التبادل التجاري والاستثماري بين دول الإتحاد،» وقد وجد مثلا أن نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال قد زادت من 0.87% إلى 2.1% وفي إسبانيا من 1.04% إلى 2.03% بعد دخولها إلى السوق الأوروبية الموحدة، كذلك الأمر بالنسبة للبرازيل والأرجنتين بعد انضمامهما إلى السوق المعروفة بالمركوزور (Marcosur) فزادت هذه النسبة من 0.32% إلى 2.17% في البرازيل ومن 1.41% إلى 2.41% في الأرجنتين». (1)

وفي سعيها لتكون مكانا مناسباً لتوطين الأنشطة الاستثمارية عملت الدول النامية على توفير مناخ استثماري يقوم على تحسين إطارها المؤسسي وتيسير إجراءات الاستثمار ومنح حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة. لكن وباعتبار أن لكل دولة أسلوبها في التعامل مع المستثمرين الأجانب فإن الدول النامية لم توفق بنفس القدر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك دول تقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستأثرت بأكبر الحصص من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية، في حين غابت دول أخرى عن اهتمامات المستثمرين الأجانب.

من هذا المنطلق سيتم استعراض مجموعة من التجارب الناجحة في الدول النامية ومقارنتها بتجربة الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: تجارب بعض الدول النامية غير العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1- التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) لويس حبيقة، «فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار»، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد، 1748، 8 يوليو 2002، ص: 50.

يحقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو سنوية كبيرة تتجاوز 8% سنويا وهذا منذ بداية مرحلة التسعينيات من القرن الماضي ولا شك أنه من الأسباب التي يمكن من خلالها تفسير سر نجاح الصين في تجربتها التنموية هي الظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي جعلت من الصين محط ثقة المستثمرين في العالم والمتلقي الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية والجدول رقم 02 يوضح ذلك.

### الجدول رقم 02: التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الصين خلال الفترة

(1990-2011) الوحدة: مليون دولار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2000-1990 (متوسط سنوي)	السنوات حجم الاستثمار
123985	114734	95000	108312	83521	72715	72406	60630	30104	الوارد

SOURCE:UNCTAD, World Investment Report, 2012 , www. unctad.org /fdiStatistics, page consultée le:08/10/2012

من خلال الجدول يتضح أنه ومنذ مطلع التسعينات وحتى سنة 2011 بلغ متوسط التدفقات الاستثمارية السنوية إلى الصين أكثر من 80 مليار دولار وبلغ مجمل مخزون تدفقات الاستثمارات الواردة إليها وحتى سنة 2006 أكثر من 292 مليار دولار أمريكي، وهي تدفقات ضخمة خاصة إذا علمنا وأنه في بداية التسعينات لم يكن يتعدى نصيب الصين 04 ملايين دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمي<sup>(1)</sup>.

إن قدرة الصين على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعود فقط إلى انخفاض تكلفة الأجور أو ضخامة حجم السوق الصينية، بل تعود في جزء كبير منها إلى الحوافز المالية والضريبية التي منحتها الحكومة الصينية وإحداثها لتعديلات جوهرية على نظمها القانونية المنظمة لعملية الاستثمار.

(<sup>1</sup>) World Bank ,Global Development Finance, Country ,Tables ,Washington ,2003, P:296.



فمن جانب الحوافز المالية والضريبية:<sup>(1)</sup>

-تعفى المشروعات التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات من دفع الضرائب لمدة سنتين ثم تحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة تتراوح من 03 إلى 05 سنوات.

-تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها على 70% من إنتاجها على إعفاء من نصف الضريبة المقدرة، كما تحصل على إعفاء جمركي على السلع والمعدات المستوردة من الخارج.

-يحصل المستثمر الأجنبي على ما يعادل 40% من قيمة الضرائب المدفوعة إذا قام بإعادة استثمار أرباحه.

-تعفى الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز الأبحاث من الرسوم الجمركية.  
-أولوية الحصول على قروض بنكية ميسرة للشركات التي تقوم بتصدير أكثر من 75% من إنتاجها.

بالمقابل اهتمت الصين بسن التشريعات وتعديل سياستها الاقتصادية والاستثمارية بهدف التحسين المستمر لمناخها الاستثماري، وفي هذا الإطار فقد نشرت الصين سنة 1979 قانون المؤسسات المشتركة ذات الاستثمارات الصينية والأجنبية، والذي ينص بالخصوص على:<sup>(2)</sup>

-حماية الاستثمارات المالية والحقوق المشروعة للمؤسسة الأجنبية في المؤسسات المشتركة.

-أن تكون التقنيات والمعدات المستخدمة في المؤسسة الأجنبية تتواءم مع التطورات الفنية والتكنولوجية في العالم، ومطابقة لاحتياجات الصين ونهضتها

(<sup>1</sup>) فادية محمد عبد السلام، «السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة الوزراء، جمهورية مصر العربية، 2004: www.idsc.gov.eg, page consultée le:25/09/2010

(<sup>2</sup>) رجب إبراهيم إسماعيل، «إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية: دراسة ميدانية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2003، ص ص:157-159.

الحديثة، مع إمكانية الاستفادة من وفرة مراكز البحث والتطوير بالصين والتي تجاوزت 1200 مركز بحث عام 2008 بعدما كانت لا تتعدى 700 مركز عام 2004<sup>(1)</sup>.

يجوز للشركة الأجنبية أن تحول إلى الخارج نصيبها من الأرباح الصافية وحصتها من أموال التصفية عند انقضاء مدة المؤسسة المشتركة.

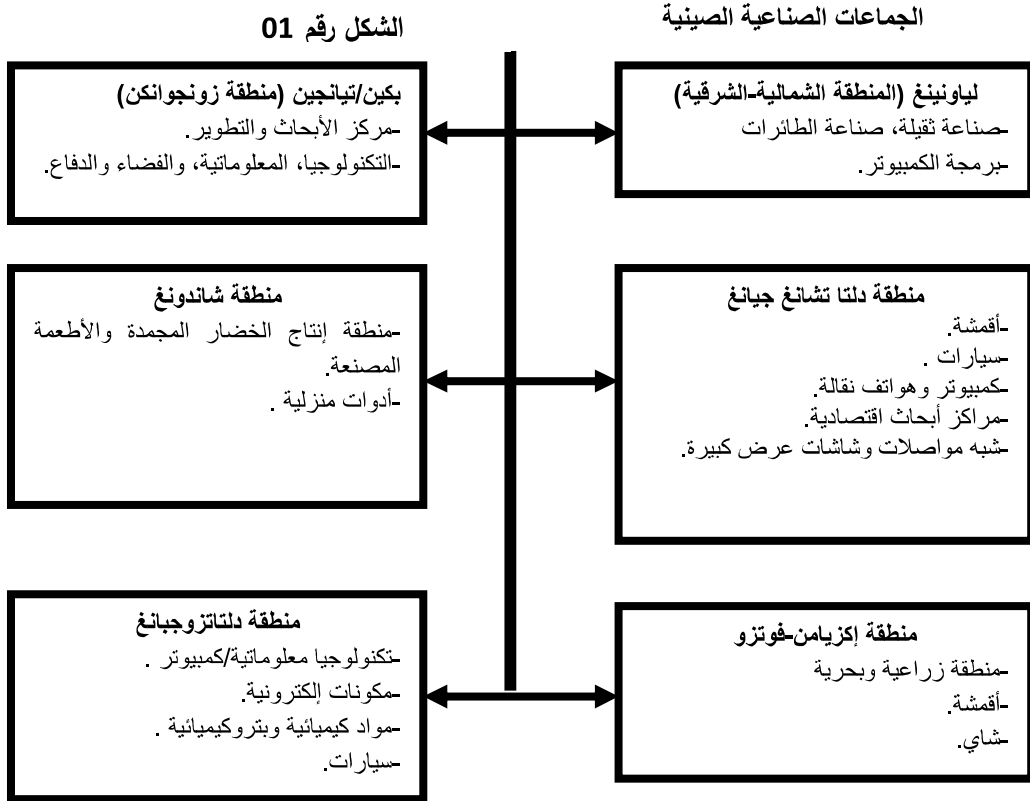
تلقي المؤسسة المشتركة تشجيعا على تسويق منتجاتها خارج حدود الصين، أو يجوز لها أن تصدر منتجاتها إلى السوق العالمية مباشرة أو عن طريق وكالات لها.

يجوز للمؤسسة المشتركة التي تتميز بالمستويات التقنية العالمية المتقدمة أن تطلب التخفيض أو الإعفاء من ضريبة الدخل في العامين الأولين، وحتى العام الثالث من تاريخ كسب الأرباح.

إضافة إلى كل ما سبق قامت الصين بتشريح إمبراطوريتها العظمى إلى وحدات سهلة الهضم تسمى بـ«الإقليم-الدولة»<sup>(2)</sup>. ولقد لاقت ظاهرة الدولة الإقليمية نجاحا هائلا في الصين، حيث تم افتتاح مناطق اقتصادية مميزة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو مبين في الشكل رقم (01).

(1) UNCTAD, world Investment Report, 2008, Op, Cit ., p: 47.

(2) كينيشي أوهمي، «الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود»، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص: 61.



**المصدر: كينيشي أوهمي، مرجع سابق، ص:134.**

من الشكل السابق يبدو أن الجماعات الصناعية الصينية، قد صممت في شكل أقطاب صناعية متميزة تعمل على تركيز الأنشطة الإنتاجية في مناطق محددة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الأجور، والإنتاج باقتصاديات حجم، وتحسين مهارات وإنتاجية العمال.

## 2- التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد ماليزيا من الدول النامية التي اتبعت سياسات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في إطار الأبعاد الثلاثة لإستراتيجيتها التنموية «النمو، التحديث، التصنيع»، وقد عرفت تدفقات متزايدة خلال الفترة 1990-2011 وهو ما يوضحه الجدول رقم (03).

الجدول رقم 03: التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا خلال الفترة  
(1990-2011) الوحدة: مليون دولار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000-1990 (متوسط سنوي)	السنوات حجم الاستثمار الوارد
11966	9103	1453	7172	8594	6060	4065	4624	2473	4722	

Source :UNCTAD, World Investment Report, 2012, op,cit.

يتضح من الجدول السابق، أن المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا يقترب من مستوى 06 ملايين دولار سنويا خلال الفترة (1990-2011)، يضاف إلى ذلك تنامي حركة الاستثمارات الماليزية في الخارج ، واتجهت في معظمها إلى دول آسيا وكذا إلى بعض الدول الإفريقية والخليجية، وهي انعكاس للإمكانيات الفنية والتكنولوجية والتمويلية الكبيرة التي أصبحت تتمتع بها الشركات الماليزية في قطاعات عديدة كالنفط والبناء.

وكان لصدور قانون تشجيع الاستثمار عام 1986، الأثر الكبير في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، حيث تضمن العديد من النقاط المتعلقة بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية الأجنبية في المشروعات الاستثمارية نذكر منها: (1)

-السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية للمشروعات عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر للخارج.

(1) بنك مصر، «قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر»، مركز البحوث، 1997، ص ص: 97-98.

-إن الشركات التي تصدر ما بين 51% و 79% من إنتاجها فيسمح للأجانب بتملك نسبة مناظرة من الملكية الأجنبية.

-الشركات التي تصدر ما بين 20% و 50% يسمح للأجانب بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركات أما التي تصدر 20% فأقل فإن الملكية الأجنبية لا تتجاوز كحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركة.

كما تحدد نسبة الملكية استنادا إلى حجم الاستثمار ومستوى التقنية الفنية اللازمة ومستوى مخاطر المشروع، ومدى توفر الخبرة الماليزية في منطقة الامتياز وكذلك نسبة القيمة المضافة للمشروع<sup>(1)</sup>.

- بالمقابل قامت ماليزيا بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد من 22 دولة وذلك لحماية الشركات الأجنبية من مخاطر الإخلال بالعقود المبرمة عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي للحصول على التعويضات اللازمة<sup>(2)</sup>.

يتضح من كل ما سبق أن حكومة ماليزيا قد انتهجت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية، ويعكس تطور هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية وبالتالي تحسين قدرات ماليزيا التنافسية<sup>(3)</sup>.

والواقع أن ماليزيا قد سعت بصورة منهجية لاجتذاب المؤسسات التي تستطيع أن يهبط لها البلد منصة إستراتيجية قوية، وعدم تشجيع المؤسسات التي لا تدخل في إطار الإستراتيجية العامة للبلاد. وماليزيا لا توفر بيئة حرة تماما

(1) محمد حنيفة حسين ويعقوب إرشاد: «الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا»، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وآخرون، تونس، 24-25 مارس 1997، ص: 159.

(2) بنك مصر، مرجع سابق، ص: 99.

(3) عادل عبد العظيم، المعهد العربي للتخطيط: www.arab- , page consultée le:14/10/ 2012 api.org

للمستثمرين الأجانب ومع ذلك فقد تدفقوا عليها لأن شروطها واضحة وتتفق مع إستراتيجيتهم الخاصة، وبعبارة أخرى لا تستطيع أي دولة أن تجتذب غير تلك الأشكال من الاستثمار التي تحمل إستراتيجية تتفق مع إستراتيجية البلد نفسه<sup>(1)</sup>.

### 3- التجربة المكسيكية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بمعدل سنوي يفوق 21 مليار دولار من الاستثمارات الواردة تعتبر المكسيك أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تستحوذ على نسبة تفوق 20% من الاستثمارات الإجمالية الوافدة إلى المنطقة والجدول رقم (04) يوضح ذلك :

الجدول رقم 04: التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المكسيك خلال الفترة (2011-1990) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000-1990	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الاستثمار الوارد	متوسط سنوي								
	9328	24826	24407	20119	31492	27140	16119	20708	19554

, [op.cit.12Source](#) :UNCTAD, World Investment Report, 20

لقد بدأت المكسيك في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح ابتداء من سنة 1989 حيث تم السماح للأجانب بامتلاك نسبة 100% من المشروعات، هذا بالإضافة إلى تحسين بعض المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال ومنها: (2)

بلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الكيان القانوني للأعمال في المكسيك 08 إجراءات وتستهلك 58 يوم عمل.

(1) بقة الشريف، مرجع سابق، ص: 11.

(2) Worldbank, World Development Report, Table A.2, Washington, 2005, PP:248-249.

بلغ عدد الإجراءات المقدرة لإنفاذ العقود 37 إجراء وفي مدة زمنية لا تتعدى 42 يوما.

بلغ عدد إجراءات تسجيل الملكية 05 إجراءات وفي مدة زمنية لا تتعدى 74 يوما.

أما بالنسبة للمدة الفعلية لتغطية الإفلاس فقد وصلت في المكسيك إلى 1.8 سنة مقابل 10 سنوات في البرازيل و 2.8 سنة في الأرجنتين.

قيام هيئة الاستثمار المكسيكية بتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار ونوعية المشروعات والتسهيلات مع البنوك، وتسهيل إجراءات المستثمرين.

تحسين نوعي في هياكل البنية التحتية كالاتصالات، النقل والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

انضمام المكسيك إلى تكتل الناftا(التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية) عام 1994، مما شجع المكسيك على القيام بإجراء تعديلات واسعة على تشريعات الاستثمار والتجارة، الأمر الذي ساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة قيام المكسيك بفتح قطاعات كانت مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاتصالات والمواصلات<sup>(1)</sup>.

انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي والتي تنمو بمعدل 6% سنويا<sup>(2)</sup>.

إقامة مناطق التجارة الحرة ومنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين تصل إلى 10 سنوات.

تحقيق المكسيك لمعدل نمو مرتفع نسبيا خلال فترة التسعينات وبلغ في المتوسط 5,5% خلال الفترة (1996-2000).

(1) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص: 129.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 133.

## 4- التجربة البلغارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

شهد الاقتصاد البلغاري تحسنا كبيرا في مؤشراتته الكلية مما جعله وجهة واعدة في نظر المستثمرين الأجانب يتجلى ذلك من خلال حجم التدفقات الاستثمارية السنوية المناسبة إلى بلغاريا والتي يلخصها الجدول رقم (05).  
الجدول رقم 05: التدفقات الاستثمارية الواردة إلى بلغاريا خلال الفترة (1990-2011) الوحدة: مليون دولار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2000-1990 (متوسط سنوي)	السنوات حجم الاستثمار
1864	1600	3385	9855	12388	7804	3920	3452	301	الوارد

Source :UNCTAD, World Investment Report, 2012, op,cit.

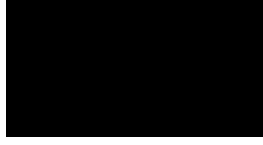
إن تزايد الاستثمارات الواردة إلى بلغاريا من سنة إلى أخرى (انتقل من 3452 مليون دولار عام 2004 إلى 12388 مليون دولار عام 2007 أي زيادة بأكثر من ثلاثة اضعاف)، يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار ببلغاريا، وهو ما أظهرته دراسة مقارنة لآراء المستثمرين الأجانب بين مناخ الاستثمار في بلغاريا ودول الاتحاد الأوروبي (أنظر الشكل رقم 02).  
فقد بينت الدراسة أن 55,7% من المستثمرين المستجوبين يرون بأن مناخ الاستثمار في بلغاريا ملائم في حين أن 9,2% فقط يرون بأنه غير ملائم، بالمقابل فإن 46,4% من العينة المستجوبة ترى بأن مناخ الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي ملائم و 18,2% تؤكد على أنه غير ملائم وهو ما يفسر بأن الأعمال في بلغاريا تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تساعد على توطين الأنشطة الاستثمارية ومنها: (1).

<sup>1</sup> - [www.mee.gov.bg](http://www.mee.gov.bg), page consultée le : 05/09/2012.



## الشكل رقم 02: طبيعة المناخ الاستثماري ببلغاريا ودول الإتحاد

دول الإتحاد الأوروبي



بلغاريا



Source: [www.cctb.bg/images/tckeditor/uscerfiles](http://www.cctb.bg/images/tckeditor/uscerfiles) , page consultée le : 20/05/2010

-إلغاء 20% من إجراءات ترخيص وتسجيل المشروعات الاستثمارية التي كان يلتزم بها المستثمرون من قبل وكذا مراجعة وتبسيط 33% من إجراءات ترخيص المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي سمح لبلغاريا باحتلال المرتبة السابعة في مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي لسنة 2008 وهذا من مجموع 25 دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية<sup>(1)</sup>.

-إلغاء كلي للضرائب على أرباح الشركات في المناطق التي تتجاوز فيها نسبة البطالة 35% عن متوسط نسبة البطالة في بلغاريا.

-تخفيض تدريجي للضريبة على أرباح الشركات من 23.5% عام 2003 إلى 20% عام 2004 إلى 15% عام 2005 ثم إلى 10% عام 2007.

-إعفاء من ضرائب القيمة المضافة على واردات المشروعات التي يزيد حجم استثماراتها على 5 ملايين يورو<sup>(2)</sup>.

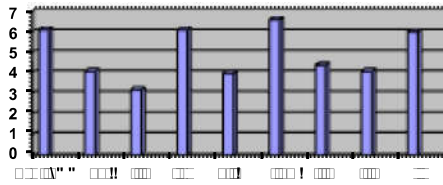
<sup>(1)</sup>Doing Business.org/economy rankings/?regionid=2 , page consultée le :24/10/2009.

<sup>(2)</sup> تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة الوزراء، جمهورية مصر العربية، 2004، [www.idsc.gov.eg.op.cit](http://www.idsc.gov.eg.op.cit).

-تخفيض الأعباء الاجتماعية وأعباء التأمينات على المؤسسات الأجنبية بنسبة 06% سنة 2006 و ب 09% في عام 2007 وهو ما يوفر على المؤسسات حوالي 300 مليون دولار سنويا.

-ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية ببلغاريا، حيث حققت أعلى معدل نمو في سنة 2006 في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى حيث بلغ مستوى 6.6% أنظر الشكل رقم (03).

الشكل رقم 03:معدلات النمو لبعض دول أوروبا الشرقية الوسطى لسنة 2006.



Source :[www.ccfb.bg/images/fckeditor/userfiles\\_op\\_cit](http://www.ccfb.bg/images/fckeditor/userfiles_op_cit)

-إنشاء وكالة الاستثمار الأجنبي لتقديم خدمة الشباك الواحد «one stop shop» للمستثمرين وتوفير كافة البيانات التي يحتاج إليها المستثمرون الأجانب<sup>(1)</sup>.

-إنشاء 06 مناطق للتجارة الحرة تقع كلها في أماكن إستراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة نقل البضائع إلى طرق التجارة الدولية، وكذلك السماح للمستثمرين الأجانب بشراء الأراضي وتملكها ملكية تامة<sup>(2)</sup>.

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

-إنضمام بلغاريا إلى الإتحاد الأوربي في 01-01-2007 وهو ما معناه إمكانية النفاذ إلى سوق تتجاوز 560 مليون مستهلك.

إن عناصر الجذب السابقة الذكر سمحت لبلغاريا من أن تصنف في المرتبة 12 من بين 140 دولة على المستوى العالمي في مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر(والذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وضمن مجموعة الدول السباقة والتي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع. ومن جانب آخر فقد رتبت بلغاريا في المرتبة 47 في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2008 وهذا قبل دول إيطاليا، بولونيا، رومانيا، كرواتيا(1).

ثالثا: تجارب الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة العربية اتجاها تصاعديا يفسره في ذلك إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول في المنطقة وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية، والاتصالات(2). وكذا تحسين مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية ويتجلى ذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها وتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات وتحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية ويضاف إلى كل ما سبق تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والمواد الخام

(1) www. mee government.bg, page consultée le : 05/09/2012.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص:66.

والسلع الأساسية والذي أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز<sup>(1)</sup>.

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مجموع الدول العربية، بمتوسط سنوي فاق 26 مليار دولار. بالمقابل تذبذبت التدفقات الاستثمارية في معظم الدول العربية الأخرى ويشير ذلك بوضوح إلى الطبيعة غير المستقرة لهذه الدول كهدف للاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الجدول رقم 06).

وللتدليل على ذلك نجد أن المغرب مثلا ارتفعت فيها الاستثمارات الواردة سنة 2008 لتبلغ 2487 مليون دولار بعدما كانت 2303 مليون دولار خلال الفترة 2005-2007 تم تعاود الانخفاض سنة 2009 ببلوغها 1952 مليون دولار لترتفع إلى 2519 دولار عام 2011 ونفس الكلام يمكن أن يقال على كل من السودان والجزائر وتونس وسلطنة وعمان .

إن التدفقات الاستثمارية الوافدة على العالم العربي و برغم تزايدها (في مجموعها) من سنة إلى أخرى إلى أن المنطقة العربية تبقى من أضعف المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لم تتعدى سنة 2011 نسبة 2.8% من مجموع التدفقات العالمية.

إن هذه النسبة المتدنية تطرح تساؤلا محوريا حول طبيعة الأسباب الكامنة وراء عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوطين بالمنطقة العربية والأکید أن الأمر يتعلق بطبيعة المناخ الاستثماري بها والذي تميزه الكثير من مظاهر الضعف والنقص بالرغم من ملامح التحسن التي ذكرت آنفا والتي تقف حائلا أمام توفير الإطار الملائم لنشاط هذه الاستثمارات ومنها: (2).

(1) نفس المرجع، ص : 59.

(2) نفس المرجع ، ص: 60.

-انعدام الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية (العراق، السودان، لبنان، فلسطين، سوريا...) يضاف إليها الخلافات السياسية والحدودية بين بعض الدول العربية، مما حول المنطقة العربية إلى منطقة توتر وبؤرة صراع يصعب على المستثمرين المخاطرة بأموالهم فيها.

-ضعف البنية التحتية اللازمة لأي نشاط استثماري في بعض الدول العربية على غرار شبكات المواصلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات... الخ.

-ضعف أسواق رأس المال في بعض الدول العربية إذ أن مثل هذه الأسواق يمكن أن تؤدي دورا كبيرا بوصفها أداة للتوسط المالي بين السيولة النقدية المتاحة والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، ولكن غياب هذه الأسواق في بعض الدول العربية وحداثة تنظيمها وصغر حجمها في بعضها الآخر يخلق كثيرا من المشاكل والمعوقات في وجه الاستثمارات الأجنبية<sup>(1)</sup>.

-قلة اليد العاملة المؤهلة في بعض الدول العربية نتيجة ضعف الاستثمار في العنصر البشري وكذا الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يعتبر عنصرا محوريا في أي نهضة تنموية، مما يجعل مخرجات المنظومة التكوينية و التعليمية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي. وفي هذا الصدد «أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن نسبة التكنولوجيا الراقية من الصادرات المصنوعة لا تتعدى 1% بكل من سوريا ومصر و 3% بلبنان والأردن و 4% بتونس»<sup>(2)</sup>. وهو ما يعكس درجة التخلف التكنولوجي بالدول العربية.

-محدودية حجم السوق في بعض الدول العربية سواء من حيث الكثافة السكانية أو مستويات الدخل (والتي تعتبر مؤشرات هامة لدراسة الأسواق المستهدفة). لذلك تبرز ضرورة إنجاح التجربة التكاملية العربية لتندمج أسواق الدول العربية في سوق واحدة تكون عنصر جذب هام للمستثمرين الأجانب.

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 96.

(2) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص: 264-265.

-عدم تبني بعض الدول العربية لسياسات ترويجية مكثفة (ضعف الإعلام) تضع المستثمرين الأجانب في صورة الإصلاحات التي تقوم بها وإمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها، وبالتالي فالمنطقة لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب لتكون حاضنة للاستثمارات الأجنبية.

وفي الأخير يمكن القول أنه على الدول العربية القيام بالكثير من أجل رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا على غرار حل نزاعاتها الثنائية وتدعيم بنيتها التحتية وتبسيط إجراءاتها الإدارية وتأهيل أجهزتها المصرفية وإصلاح أنظمتها التعليمية والتكوينية وصولاً إلى توفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة تحفز المستثمرين الأجانب على التوطن بها.

**الجدول رقم 06: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2005-2011) الوحدة: مليون دولار**

الدولة	-2005 2007	2008	2009	2010	2011	الحصة من الإجمالي 2011 %	معدل النمو 2011-2010 %
1 السعودية	17.353	38.151	32.100	28.105	16.400	38.2	(41.6)
2 الإمارات	12.631	13.724	4.003	5.500	7.679	17.9	39.6
3 لبنان	3.276	4.333	4.804	4.280	3.381	7.9	(21)
4 السودان	2.755	2.601	1.816	2.894	2.692	6.3	(7)
5 الجزائر	1.513	2.594	2.746	2.264	2.571	6	13.6
6 المغرب	2.303	2.487	1.952	1.574	2.519	5.9	60
7 تونس	1.902	2.759	1.682	3.113	2.265	5.3	27.2
8 الأردن	2.717	2.826	2.413	1.471	1.653	3.8	12.4
9 العراق	623	1.856	1.598	1.396	1.617	3.8	15.8
10 سوريا	828	1.467	1.514	1.850	1.059	2.5	(42.8)
11 سلطنة عمان	2.156	2.952	1.508	2.333	788	1.8	(66.2)
12 البحرين	1.907	1.794	257	156	781	1.8	400.6
13 الكويت	156	(6)	1.114	319	399	0.9	25.1
14 فلسطين	31	52	301	180	214	0.5	18.9
15 الصومال	87	87	108	112	102	0.2	(8.9)
16 جيبوتي	109	229	100	27	78	0.2	188.9
17 موريتانيا	369	343	(3)	131	45	0.1	(65.6)
18 قطر	3.567	3.779	8.125	4.670	(87)	(0.2)	(101.9)
19 مصر	8.999	9.495	6.712	6.386	(483)	(1.1)	(107.6)
20 اليمن	579	1.555	129	(93)	(713)	(1.7)	(666.7)
21 ليبيا	2.317	3.180	3.310	1.909	-	-	-

(37.4)	100	42.960	68.577	76.295	96.258	66.178	إجمالي الدول العربية
11.0	-	684.399	616.661	519.225	650.017	442.915	الدول النامية
-	-	6.3	11.1	14.7	14.8	14.9	إجمالي الدول العربية (% الدول النامية)
16.5	-	1.524.422	1.309.001	1.197.824	1.790.706	1.473.190	العالم
-	-	2.8	5.2	6.4	5.4	4.5	إجمالي الدول العربية(%) (العالم)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص: 97.

## الخاتمة

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي حزمة متكاملة من العناصر، والتي قد تكون عنصر جذب وتجعل من البلد حاضناً للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا تم توفيرها، أو عنصر طرد إذا حدث العكس. ورغم عجز الاقتصاديين على صياغة نظرية تحيط بكل المحددات المكونة لمناخ الاستثمار بسبب اختلاف محددات ودوافع القرار الاستثماري لدى الشركات المستثمرة وكذا أهداف الدول المضيفة فإن أهم العناصر التي تكون بيئة الأعمال، يمكن أن تكون اقتصادية: معدل النمو، حجم السوق، توفر الموارد، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي... أو سياسية وإدارية: استقرار سياسي، بساطة الإجراءات الإدارية... أو قانونية: حماية الملكية، حرية تحويل الأرباح...

وتساعد المعلومات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات عن فرص وإمكانيات وحوافز الاستثمار في مختلف مناطق العالم وكذا المؤشرات التي تسمح بتقييم أوضاع الاستثمار في أي بلد، المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري استناداً إلى ترتيب البلد في هذه المؤشرات.

ولكي تتمكن الدول النامية من إقناع المستثمرين الأجانب عملت على تحسين إطارها المؤسسي وتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة، إلا أنها لم توفق بنفس القدر في جذب التدفقات الاستثمارية، فهناك دول تقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستقبلت

تدفقات استثمارية هامة على غرار الصين والمكسيك وبلغاريا وماليزيا. في حين تبقى الدول العربية من أضعف المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى طبيعة المناخ الاستثماري بها والذي تميزه الكثير من مظاهر الخلل والضعف.

### المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- 1- كينيشي أوهمي، «الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود»، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- 2- عبد السلام أبو قحف، «بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
- 3- سرمد كوكب الجميل، «الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 4- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 5- إبراهيم شحاتة، نحو إصلاح شامل، دار سعاد الصباح، بدون مكان نشر، 1993.

#### المقالات والتقارير والاطروحات:

- 1- هشام غرابية ونضال عزم، «محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني»، في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 01 (ب)، 1997.
- 2- ماهر عبد الحلیم أحمد التهامي، «مناخ الاستثمار الدولي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2003.
- 3- أحمد زكريا صيام، «آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن كنموذج-»، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
- 4- إيمان عطية ناصف، «تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية»، في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، 11-13 سبتمبر 2003.
- 5- الشريف بقة، «حركية الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياجات التنمية العربية»، في المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 28-29 جوان 2002.
- 6- موسى سلامة اللوزي وجبريل أحمد المومني، «دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن -دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية-»، في مجلة دراسات، المجلد 31، العدد 02، 2004.
- 7- غي فيفرمان: «تيسير الاستثمار الأجنبي»، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 01، مارس 1992.



- 8- سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
- 9- زيري بلقاسم وصديقي أحمد، "الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، دراسة تطبيقية"، في الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28 و 29 جانفي 2008.
- 10- لويس حبيقة، «فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار»، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد، 1748، 8 يوليو 2002.
- 11- بنك مصر، «قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر»، مركز البحوث، 1997.
- 12- محمد حنيفة حسين ويعقوب إرشاد: «الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا»، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وآخرون، تونس 24-25 مارس، 1997.
- 13- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005.
- 14- تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2007.
- 15- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011.
- 16- رجب إبراهيم إسماعيل، «إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية: دراسة ميدانية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2003.

### المراجع الأجنبية:

- 1- Worldbank, **World Development Report**, Table A.2, Washington, 2005.
- 2- World Bank, **Global Development Finance**, Country, Tables, Washington, 2003.
- 3- Charles-Albert Michalet, **L'enseignement pour l'avenir, La rencontre internationale sur l'investissement Etranger direct**, université de fès, maroc, 1997.
- 4- Overseas Development Institute, "**Foreign direct investment flows to low-Income Countries :A. Reriew of the evidence**", briefing Paper, september, 1997.
- 5- Singh, H. and K.w.Jun, "**some new evidence on determinants of foreign investment in developing countries**", Policy Research working paper, N°1531, the worldbank, November, 1995.
- 6- Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup Malan, **Determinants of direct Foreign Investment an its connection to trade**, Unctad review, united nations, new york and genava, 1994.

### مواقع الانترنت:

- 1- تاجي بن حسين، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر" في مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 24 سبتمبر 2005: [www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net)

- 2-فادية محمد عبد السلام، «السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة الوزراء، جمهورية مصر العربية، 2004: [www.idsc.gov.eg](http://www.idsc.gov.eg)
- 3-تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة الوزراء، جمهورية مصر العربية، 2004: [www.idsc.gov.eg](http://www.idsc.gov.eg)
- 4-عادل عبد العظيم، المعهد العربي للتخطيط: [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)
- 5-UNCTAD, **World Investment Report**, 2012: [www.unctad.org/fdiStatistics](http://www.unctad.org/fdiStatistics).
- 6-[www.ccfb.bg/images/fckeditor/userfiles](http://www.ccfb.bg/images/fckeditor/userfiles).
- 7-Doing Business.org/economy rankings/?regionid=2
- 8-[www.mee.government.bg](http://www.mee.government.bg)
- 9-Neil Saravana Mutoo, **Investissement Etranger Direct et Réduction de la Pauvreté dans Les pays en développement**: [www.acdi-cida\\_ge.ca/Inet/images.NSF/rliimages/poverty\\_reduction\\_\\$file/ied.pdf/](http://www.acdi-cida_ge.ca/Inet/images.NSF/rliimages/poverty_reduction_$file/ied.pdf/)